

الغدير

[197] ج كان الاخرى بالرجل أن يخرج على العلماء النظر في كتابه فيختص خطابه بالرعرة الدهماء ممن لا يعقل أي طرفيه أطول، لأن نظر العلماء فيه يكشف عن سوءه، ويوضح للملأ إغوازه في العلم، وانحيازه عن الصدق والأمانة. ويظهر تدجيله وتزويره وتمويهه على الحقائق، ومن المحتمل جدا أنه قد غالى في عظمة نفسه يوم خوطب بشيخ الاسلام، فحسب أن الأمة تأخذ ما يقوله كأصول مسلمة لا تناقشه فيه الحساب، وإذ أخفق ظنه وأكدى أمله، فهلم معي نعمن النظرة في هملجته حول هذا الحديث وما له فيه من جلبه وسخب. فأول ما يتقول فيه: أنه مرسل وليس بمسند. فكأن عينيه في غشاوة عن مراجعة المسند لإمام مذهبه أحمد بن حنبل فإنه أخرجه في ج 1 ص 331 عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس (1) ورجال هذا السند رجال الصحيح غير أبي بلج وهو ثقة عند الحفاظ كما مرت في ترجمته ج 1 ص 71. وأخرجه بسند صحيح رجاله كلهم ثقات الحفاظ النسائي في الخصائص 7، و الحاكم في المستدرک 3 ص 132 وصححه هو والذهبي، والطبراني كما في المجمع للحافظ الهيثمي وصححه، وأبو يعلى كما في البداية والنهاية، وابن عساكر في الأربعين الطوال، وذكره ابن حجر في الإصابة 2 ص 509 وجمع آخرون ؟ ؟ ؟ في الجزء الأول ص 51. فما عذر الرجل في نسبة الإرسال إلى مثل هذا الحديث ؟ ! وإنكار سنده المتصل الصحيح الثابت ؟ ! أهكذا يفعل بواديع النبوة ؟ ! أهكذا تلعب يد الأمانة بالسنة و العلم والدين ؟ ! والأعجب: أنه عطف بعد ذلك على فقرات من الحديث وهو يحاول تفنيدها ويحسبها من الأكاذيب منها قوله صلى الله عليه وآله: لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي. فارتآه كذبا مستدلا بأن النبي صلى الله عليه وآله غير مرة وخليفته على المدينة غير علي

(1) مر بلفظه 1 ص 50.